الاشتغال [1]

يتغاير آراءُ النحاة فى بعضِ الظواهرِ التركيبيةِ؛ مما يؤثر فى احتسابِ نوعِ الجملةِ بين الاسميةِ والفعليةِ، فيتغاير إعرابُ بعض أجزائِها، ويبدو ذلك واضحًا فيما يسمى فى النحوِ ببابِ الاشتغالِ.

ماهيته:

اشتغالُ فعلٍ أو ما يقوم مقامَ الفعل عن اسمٍ متقدمٍ عليه بضميرِ هذا الاسم، أو بما نسب إلى ضميرِه أو ملابسِه، ولو تفرغ الفعلُ للاسمِ أو لما نُسِبَ إلى ضميرِه لنصبَه لفظًا أو محلًّا[2].

وذلك نحو: عليًّا أفهمْتُه، صديقى أكرمْت أخاه، هذه احترمْتُها، محمودًا مررْت به.

تلحظ أن الأفعالَ: (أفهم، أكرم، احترم، مَرَّ) شغلت بالضمائرِ: (هاء الغائب، هاء الغائب، ها الغائبة، هاء الغائب)، وهذه الضمائرُ تعود إلى الأسماءِ السابقةِ على الأفعالِ: (على، صديق، هذه، محمود).

أما قولك: أالدرس أنت فاهمُه؟، ففيه (الدرس) مشغولٌ عنه بضميرِه فى (فاهمه)، والعاملُ هو اسمُ الفاعلِ (فاهم).

---

(١) الكتاب ١ - ٨٠: ١٥٠/ المقتضب ٢ - ٧٦، ٢٩٩/ ٣ - ١٧٦/ الواضح ١٧٢/ التبصرة والتذكرة ١ - ٣٢٦/ المفصل ٤٥/ الهادى فى الإعراب ٨٥/ المقدمة الجزولية فى النحو ٩٩/ شرح ابن يعيش ٢ ـ ٣٠/ شرح الرضى على الكافية ١ - ١٦٢/ المقرب ١ - ٨٧/ التسهيل ٨٠/ البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٢ - ٦١٥/ الإرشاد إلى علم الإعراب ١٣٠/ شرح ابن الناظم ٢٣٧/ شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٨٤٦/ شرح ابن عقيل ٢ - ١٢٨/ المساعد على تسهيل الفوائد ١ - ٤٠٩/ شفاء العليل ١ - ٤٢٥/ الجامع الصغير ٨١/ شرح شذور الذهب ٤٢٥/ شرح جمل الزجاجى لابن هشام ١٣٤/ الصبان على الأشمونى ٢ - ٧١/ شرح القمولى على الكافية ١ - ١١٠/ الفوائد الضيائية ١ - ٣٥١ ارتشاف الضرب ٣ - ١٠٣/ كشف الوافية فى شرح الكافية ١٩٦/ شرح التصريح ١ - ٢٩٦.

(٢) التسهيل ٨٠/ الرد على النحاة ٩٥/ المقرب ٨٧/ الجامع الصغير ٨١/ شرح الشذور ٤٢٦/ شرح التصريح ١ ـ ٢٩٦.

ومنه قولُ الربيع بن ضبيع الفزارى:

والذئبَ أخشاه إن مررْتُ به وحدى وأخشى الرياحَ والمطرَا[1]

والتقدير: وأخشى الذئب أخشاه.

فجملةُ الاشتغالِ تتركبُ من اسمٍ يليه جملةٌ فعليةٌ،أو ما فيه معنى الفعل، تتضمن ضميرًا يعود على الاسم المتقدم،يكون فى محلٍّ نصبٍ، أو يكون ما تضمن الضميرَ فى الجملة الفعليةِ فى محل نصب.

وآثرت دراسةَ قضيةِ الاشتغالِ فى هذا الموضع مشتركةً بين الجملتين الاسميةِ والفعليةِ لما يأتى:

ـ كثيرٌ من مسائلِ هذه القضيةِ يرجع إلى بابِ المبتدإ والخبرِ على حدِّ قولِ ابن عصفور.

ـ إعرابُ المشغولِ عنه يشترك بين المبتدإ والمفعولِ به، وكلٌّ منهما يخصُّ جملةً بعينها.

ـ جملةُ الاشتغالِ اسميةٌ فى مبناها، ويمكن أن تكونَ فعليةً فى معناها، وبالتالى فى إعرابِها.

شروط الاشتغال:

من تعريف الاشتغال وإدراك مدى اشتراكه بين الجملة الاسمية والفعلية يتضح لنا أن فيه ثلاثةَ أطراف لكلٍّ منها شروطٌ، وهى: المشغولُ عنه، والعاملُ المشغولُ،

---

(١) (الذئب) مفعولٌ به لفعلٍ محذوف، وعلامة نصبه الفتحة، (أخشاه) فعل وفاعل مستتر تقديره: أنا، وضمير مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة تفسيرية للمحذوفة لا محل لها من الإعراب. (إن) حرف شرط جازم مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. (مررت) فعل الشرط ماض مبنى على السكون، وضمير المتكلم مبنى فى محل رفع، فاعل. (به) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالمرور. (وحدى) حال منصوبة مقدرا، وضمير المتكلم مبنى في محل جر بالإضافة. وجملة جواب الشرط محذوفة دل عليها ما سبق. (وأخشى) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. أخشى فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة. وفاعله مستتر تقديره: أنا، والجملة معطوفة على جملة أخشى الأولى. (الرياح) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (والمطرا) حرف عطف مبنى ومعطوف على الرياح منصوب، والألف للإطلاق لا محل له من الإعراب.

والضميرُ الشاغلُ أو ما تضمنه، ولكلٍّ من هذه الأطرافِ الثلاثةِ شروطٌ، ندرسها فيما يلى[1]:

أولها: المشغول عنه:

وهو الاسمُ المتقدمُ على الفعلِ الذى شُغل بضميرِ هذا الاسمِ، ويشترط فيه:

١- ألا يتعددَ فى اللفظِ والمعنى، بل يكونُ اسمًا واحدًا كما سبق ذكرُه، فلا يقال: محمدًا كتابا أعطيته، حيث تعدد الاسمُ السابقُ (محمد، وكتاب) فى اللفظِ والمعنى. فـ(محمد) وإن كان مفعولًا به للإعطاء، فهو فاعلٌ فى المعنى؛ لأنه آخذ، أما (كتاب) فهو مفعول به؛ لأنه مأخوذ.

ويجوز أن يتعددَ فى اللفظِ دون المعنى، نحو: صديقى وأخى أكرمتهما.

٢- أن يتقدمَ على الفعلِ العاملِ، فإن تأخر عنه فهو بدلٌ من الضميرِ إن نصبْت، ومبتدأٌ مؤخرٌ إن رفعْت. فإذا قلت: أكرمْتُه محمدًا، فإن (محمدًا) المنصوبَ يكون بدلًا من ضميرِ الغائبِ المنصوبِ المفعولِ به. ويجوز أن ترفعَ محمدًا على أنه مبتدأٌ مؤخرٌ، خبرُه المقدمُ الجملةُ الفعليةُ (أكرمته).

٣- أن يقبلَ الإضمارَ، حيث يُشغلُ العاملُ بضميرِ المشغولِ عنه، إذْ لا يصح الاشتغالُ عن غيرِ المفعولِ به، أو ما فى حكمه، فلا يصحُّ الاشتغالُ عن الحالِ والتمييزِ والمصدرِ المؤكدِ والمجرورِ بما لا يجرُّ المضمرَ من نحو: حتى.

٤- أن يعتمدَ فى معناه على العاملِ، أى: أن يرتبطَ معنويًّا بالفعلِ الذى يليه، وإلا كان منفصلًا عنه معنويًّا، وبالتالى ينفصلُ عنه نحويا، وهو ما يعبر عنه بالافتقارِ إلى ما بعده، فإذا قلت: (فى القاعة طلبةٌ فناقشهم) لما صحَّ؛ لأن ما قبلَ الفعل (ناقش) - وهو (طلبة) - ليس معتمدًا على الفعل؛ لأنه مبتدأٌ مؤخرٌ، خبرُه المقدمُ شبهُ الجملة (فى القاعة).

٥- أن يصلحَ لأن يبتدأَ به، حيث يجوز ـ كما علمْنا ـ أن يعربَ على الابتدائيةِ فى أغلبِ أحوالِه، أى: أن يكون معرفةً، أو نكرةً مختصةً.

---

(١) ينظر: هامش شرح ابن عقيل لمحمد محيى الدين ٢ - ١٢٨.

ثانيها: العاملُ المشغول:

العاملُ المشغولُ عن معمولِه المتقدمِ عليه هو الفعلُ أو ما يعمل عملَه الذى نصب ما بعده من ضميرٍ، أو ما نسب إلى الضميرِ - إن لفظًا، وإنْ محلًّا- ويشترط فيه ما يلى:

١- أن يتصلَ بالاسمِ المشغولِ عنه اتصالًا مباشرًا، أى: بلا فاصلٍ بينهما، كقولك: الخبر تسمعه، حيث (الخبر) مشغولٌ عنه، والمشغول العامل (تسمع)، ولا فاصلَ بينهما، ولكنك إن قلت: الخبر أنت تسمعه، فإنه لا يكون قضيةَ اشتغالٍ لوجودِ الفاصل الضمير (أنت) بين المشغولِ عنه والعاملِ المشغولِ.

ولكن العاملَ المشغولَ إذا كان صفةً عاملةً فيما قبلها فإنه يكون الفصلُ بما تعتمد عليه الصفةُ، كقولك: الدرسَ أنا مذاكرُه غدًا.

٢- أن يكونَ صالحًا للعملِ فيما قبلَه، وإلا ارتفع ما قبلَه على الابتداء، وذلك أن يكون فعلًا متصرفًا، أو اسمَ فاعل، أو اسمَ مفعول، وألا يكونَ حرفًا، أو اسمَ فعل، أو صفةً مشبَّهَةً، أو فعلًا جامدًا كفعلِ التعجب، وهبْ، وتعلَّمْ، ونِعْم، وبِئْس، ولَيْس، فهذه لا تعمل فيما قبلَها.

فتقول: محمدٌ إنه فاضلٌ، بالرفعِ ـ ضرورة ـ لأن الحرفَ (إنَّ) لا يعمل فيما قَبله.

وتقول: علىٌّ دراكِه، بالرفعِ؛ لأن اسمَ الفعلِ لا يعمل فيما قبله.

وتقول: كريمٌ ما أفْضَلَه، بالرفعِ؛ لأن أفعلَ التعجب لا يعمل فيما قبلَه.

ثالثها: المشغول به:

المشغولُ به هو المنصوبُ بالعاملِ المشغول، سواءٌ أكان ضميرًا يعود على الاسمِ المتقدمِ، أم كان اسمًا ظاهرًا منسوبًا إلى ضميرِ هذا الاسمِ، ويشترط فيه: أن يعودَ على الاسمِ المتقدمِ، أو يتعلقَ به تعلقًا سببيًّا من طريق العلاقة المعنوية واحتوائه ضميرَه، فلا يكون أجنبيا عنه، وذلك كقولك: الصدقَ التزمته. والابنَ نظفت أسنانَه. العلمَ سعيت إليه. المثلَ احترمت من يتمسك بها.

شرط عام فى صحة الاشتغال:

يشترط فى صحة الاشتغال ـ بوجه عام ـ أن يُربَط بين الاسمِ المتقدمِ والفعلِ المشغولِ برابطٍ، هذا الرابطُ هو الضميرُ الذى يعود على الاسمِ المتقدمِ، سواءٌ أكان موقعُ هذا الضميرِ فى جملةِ المشغولِ، فقد يكون الضميرُ:

أ - متصلًا بالفعل، نحو: محمدٌ أجبته، محمدًا. سمير كافأته، سميرًا.

ب - منفصلًا عنه بحرفِ الجر الذى يجر ضميرَه، نحو: الصديق مررت به؛ علىٌّ سلمْت عليه، عليًّا.

ج - منفصلًا عنه باسمٍ منسوبٍ إلى ضميره، نحو: على أكرمت أخاه، عليًّا. فاطمةُ استمعت إلى حديثها.

د - منفصلا عنه باسمٍ أجنبى عن الاسمِ المتقدمِ، لكن هذا الاسمَ الأجنبى متبوعٌ بما يشتمل على ضميرِ الاسمِ المتقدم، ومن أمثلةِ ما يتبعُ به الأجنبىُّ:

- النعت، نحو: علىٌّ قابلت صديقًا يحترمه، عليًّا. محمودٌ سلمْت على ضيفٍ عندَه.

- عطف النسق، نحو: محمود احترمت عليًّا وأخاه، محمودًا. علىٌّ سلمْت على محمودٍ وأخيه.

- عطف البيان، سمير أكرمت أحمدَ صديقَه، سميرًا. محمودٌ سلمت على محمدٍ أخيه.

- جملة الصلة، نحو: فاطمةُ عاقبت الذى يهينها، فاطمةَ. فاطمةُ عاقبت الذى يهين أخاها، فاطمةَ.

- صلة الاسم المعطوف على الشاغل، أو صفته، نحو: خالدٌ أحببت سميرًا والذى يحبه، خالدًا. على أكرمت أحمدَ وصديقًا يحترمه، عليًّا. حيث يعود الضميرُ فى (يحبه ويحترمه) على المشغولِ عنه (خالد، وعلى).

والفكرةُ الأساسُ فى قضيةِ الاشتغالِ أن تشتملَ جملةُ المشغولِ فى أى جزءٍ من أجزائها ـ سواءٌ أكان عمدةً أم فضلةً، أم متعلقًا بأىٍّ منهما أم منسوبا إليهما ـ على

ضميرٍ يعود على الاسمِ المتقدمِ على الفعلِ المشغولِ. والجملةُ التى يَتوافر فيها ذلك تكوِّنُ قضيةَ اشتغال، بشرط أن يكونَ الضميرُ المشغولُ به أو الاسمُ الذى يتضمن هذا الضميرَ فى أى متعلقٍ به منصوبًا، أو يكون فى شبه جملة متعلقة .

الأسماء العاملة عمل الفعل وقضية الاشتغال:

لا تعمل الأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ فى باب الاشتغالِ إلا إذا كان الاسمُ منها يجوز عملُه فيما قبلَه[1]، وعلى ذلك فإننا يمكن لنا أن نصنفَ هذه الأسماءَ فى قضيةِ الاشتغالِ إلى ثلاثةِ أقسام:

أولها: أسماءٌ غيرُ عاملة، وهى:

- الصفة المشبهة باسمِ الفاعل، لا تعمل فى المشغولِ عنه؛ لأنها لا تعملُ فيما قبلها.

- المصادر وأسماء الأفعال، لا تعمل فى بابِ الاشتغالِ؛ لأنها ليست بوصفٍ.

ثانيها: أسماء تعمل بشرطِ الدلالةِ الزمنية والتنكير، وهى:

- اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، حيث لا يعمل ما يدلُّ على الماضى منهما، فيشترط للإعمالِ فيما قبلهما أن يكونَ: دالا على الحاضرِ أو المستقبل، غيرَ معرفٍ بالأداة، فتقول: عليًّا أنا مكلِّمُه الآن أو غدًا، بنصب (على) على المفعولية؛ لأن اسمَ الفاعل (مكلم) غيرُ معرفٍ بالألفِ واللامِ، ودالٌّ على الحاضرِ (الآن)، أو المستقبل (غدًا).

ومنه قولك: الدواءَ أنا شرَّابُه بعد ساعةٍ فأربعِ ساعات. بنصب (الدواء) على المفعولية.

ولكنك تقول: الدرسُ أنا مذاكرُه أمسِ، بالرفع فى (الدرس) على الابتدائيةِ؛ لدلالةِ زمنِ اسمِ الفاعلِ (مذاكر) على الماضى (أمس).

---

(١) ينظر: الرد على النحاة ١١٢/ الجامع الصغير ٨١/ شرح التصريح ١ - ٢٠٥، ٢٠٦.

ثالثها: أسماء تعمل بشرط التنكير:

وهو اسمُ المفعول، حيث يعمل فيما قبله مطلقًا، بشرط عدمِ تعريفه بالألفِ واللامِ، حيث لا يعمل المتصلُ بهما فيما قبلَه، فتقول: الكتابُ أنت معطاه (بالرفع والنصب).

التراكيب التى يأتى فيها الاسمُ المشغولُ عنه:

يأتى الاسمُ الذى يمكن أن يكونَ مشغولًا عنه فى ثلاثةِ تراكيبَ، هى:

الأول: أن يتقدمَ الاسمَ المشغولَ عنه عاملٌ يطلبُه نحويًّا؛ كالحروفِ الناسخة أو الأفعالِ الناقصة، حينئذٍ يكونُ الاسمُ المشغولُ عنه مرتبطًا بهذا العاملِ النحوىِّ، ويخضعُ له فى العملِ، من ذلك:

إن محمدًا أكرِمُه. (محمدًا اسم إن منصوبٌ).

كان الضَّيفُ عليًا الذى أحترَمه. (عليًّا خبر كان منصوب).

كان الزميلُ الذى زارنى بالأمسِ محمدًا، (الزميل اسم كان مرفوع).

الثانى: ألا يتعلقَ الاسمُ المشغولُ عنه بعاملٍ نحوىٍّ سابقٍ عليه، لكن الفعلَ المشغولَ المذكورَ بعده عاملٌ فى ضميرِ الاسمِ السابق، أو فيما نسب إليه بإحدى الصورِ السابقةِ بالرفع، حينئذٍ يجب فى الاسمِ المشغولِ عنه الرفعُ على الابتدائية، ذلك نحو:

محمودٌ أقبل إلينا. (محمود مبتدأ مرفوع).

محمدٌ أحسِنْ به، أو بأخلاقه. حيث (الضميرُ المشغولُ به (الهاء) فى به، والاسمُ الذى يتضمن ضميرَ المشغولِ عنه (أخلاق) مرفوعان.

ومنه قولُه تعالى: ﴿**وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ**﴾ [البقرة: ٤٤].

الثالث: التركيبُ السابق، إلا أن الفعلَ المشغولَ يكون عاملًا فى الضميرِ أو ما تضمن الضميرَ فى صورةٍ من الصورِ السابقةِ بالنصبِ، فتكون هذه ـ حينئذٍ ـ قضيةَ

اشتغالٍ من نوعِ هذه الدراسةِ، ويعرب الاسمُ المتقـدمُ على وجهيْن تبعًا لتقديرِ نوعِ الجملة، ذلك على النحوِ الآتى[1]:

أولا: الجملة اسمية:

لك أن تقدرَ الجملةَ اسـميةً، المبتدأ فـيها هو الاسمُ المتقدم، والخـبرُ هو الجملةُ الفعليةُ التى تليه، وبذلك فـإنه يرفع على الابتدائية، وهذا أرجحُ عندى، حيث إن تقدمَ الاسمِ يدلُّ على معلوميته، ثم يخبر عنه بالجـملةِ الفعلية التى تتضمن ضميرًا يربطُها بالمبتدإ، هذا إذا لم يتقدم الاسمَ مـا يتطلب فعلا، أى: ما يختص بالدخولِ على الجملةِ الفعلية.

ثانيا: الجملة فعلية:

لك أن تقدرَ الجملةَ كلَّهـا فعليةً، فينصب الاسمُ على المفعـولية، ويكون عاملُه محـذوفًا يـقدر تبـعًا للمـعنى -على رأىِ جمـهورِ النحـاة- وهذا الرأىُ مـرجوحٌ عندى؛نظرًا لحاجتِنا إلى التقديرِ والتأويلِ والبحثِ عن فعلٍ ملائمٍ للمعنى.

وتكون الجملةُ الفعليـةُ المذكورةُ مفسرةً للجملةِ المحذوفـة، وبذلك فلا محلَّ لها من الإعراب[2].

أما الكوفـيون فـإنهم يرَوْن أن المشغـولَ عنه حالَ نصـبِه يكون منصوبًا بـالفعلِ المذكورِ، وينقسمون فى ذلك إلى قسمين:

أولهما: يرى أنصارُه أن الفعلَ نصبَ الاسمَ والضميرَ معًا. ويرد على هؤلاء بأن العاملَ لا يعمل فى ضميرِ اسمٍ ومظهرِه.

والآخـر: يرى أصـحـابُـه أن المنصـوبَ إنمـا هـو الاسـمُ، أمـا الضمـيـرُ فهـو ملغًى. ويـرد على هـؤلاء بأن الأسمـاءَ لا تُـلغى بعـد اتصـالِها بالعوامل[3].

---

(١) ينظر: المقرب ١ - ٨٧/ شرح الشذور ٤٢٧/ الجامع الصغير ٨١ .

(٢) المقتضب ٢ - ٦٧/ شرح الشذور ٤٢٦/ شرح التصريح ١ - ٢٩٧.

(٣) ينظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف، المسألة رقم ١٢.

ومنه قولُه تعالى: ﴿ **سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا** ﴾ [النور الآية الأولى]، فى (سورة) قراءتان:

أولاهما: قراءة الجمهور بالرفع؛ على أنها خبرٌ لمبتدإٍ محذوف، والتقديرُ: هذه سورة. أو: المتلوُّ عليكم سورة.

والأخرى: قراءة عيسى بن عمر وآخرين بالنصب؛على أنها مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور.

وقولُه تعالى: ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾ [فصلت: ١٧]. حيث (ثمود) بالرفع على الابتدائية، وفيها قراءةٌ بالنصبِ على تقديرِ (ثمود) مفعولًا به مقدمًا لفعلٍ محذوفٍ يقدر من المذكور.

مفعولًا به مقدمًا لفعلٍ محذوفٍ يقدر من المذكور.

أما قولُه تعالى: ﴿ **وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا** ﴾ [الحديد: ٢٧]. ففيه يوجَّه نصبُ (رهبانية) على وجهين:

أولُهما: أنها معطوفةٌ على (رأفة)،وهى مفعولٌ به لجعل الذى هو بمعنى خلق، أو: صير، أما جملة (ابتدعوها) فهى فى محلِّ نصب، نعت لرهبانية.

والآخر: أن تنصبَ على أنها قضيةُ اشتغال،فيكون نصبُها بفعل مقدرٍ من الفعلِ المذكور. إلا أن هذا الوجه يجعلونه من إعرابِ المعتزلة، حيث يجعلون الرأفةَ والرحمةَ منسوبًا خلْقُهما إلى الله تعالى، أما الرهبانية فيجعلونها من فعلِ العبد، وذلك لأنه لا يصح أن تكونَ قضيةَ اشتغال؛ لأن رهبانيةً نكرةٌ لا يجوزُ الابتداءُ بها، والمشغولُ عنه يجب أن يصحَّ الابتداءُ به. ولكن غيرَهم يجعلون العطف مسوغًا للابتداءِ.

تقدير الفعل الناصب:

ذكرنا أن الاسمَ المشغولَ عنه إذا كان منصوبًا فإنه ينصب عند جمهورِ النحاةِ بفعلٍ محذوفٍ،يقدر تبعًا للفعلِ المذكورِ المشغولِ بالضميرِ،أو بالاسمِ الذى نسب إليه الضميرُ بطريقةٍ من الطرقِ السابقة.

وهذا الضميرُ يقدر كما يلى[1]:

أ ـ أن يكونَ من لفظِ الفعلِ المذكورِ إذا كان المعنى يصحُّ به، نحو: عليًّا أفهمته، هذه احترمتها، الطفلَ أرضعَتْه. والتقدير: أفهمت عليًّا أفهمته، احترمت هذه. . . ، أرضعَتِ الطفلَ. . . .

ويكون كلٌّ من (علىّ، وهذه، والطفل) مفعولا به منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ يفسرُه الفعلُ المذكور.

ويجوز أن تقدرَ فعلا ملائما للمعنى الكامِن فى الفعلِ المذكور، كأن تقدرَ: خصصت عليًّا أفهمته. . . إلخ.

ب - أن يكونَ الفعلُ المشغولُ متعديًا إلى ضميرِ الاسمِ بواسطةِ حرفِ الجر والاسمُ ظرفٌ، فيقدرُ الفعلُ من لفظِ الفعلِ المذكور، نحو قولك: يومُ الجمعة ألقاك فيه، برفع (يوم)، ولكنك إذا نصبْت فإنك تقدر فعلا من جنسِ المذكورِ فيكون: ألقاك يومَ الجمعة ألقاك فيه.

ج - إذا كان الفعلُ المشغولُ متعديًا إلى ضميرِ الاسمِ المشغولِ عنه غيرِ الظرف بواسطةِ حرفِ الجرِّ فإننا نختارُ فعلا متعديا مرادفًا له، نحو: محمودًا مررت به، التقدير: جاوزت محمودًا مررت به. عليًّا أحسنْت إليه، التقدير: أكرمْت عليًّا أحسنت إليه. ومنه قوله تعالى: ﴿**يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا**﴾[2]. [الإنسان: ٣١]، والتقدير: ويعذِّبُ الظالمين أعدَّ لهم عذابًا، فاختير فعلٌ متعدٍّ يلائم معنى الفعل اللازم مع حرفِ الجرِّ المتعلقِ به.

---

(١) ينظر: الكتاب ١ - ٨١، ٩٣، ٩٦/ شرح التصريح ١ - ٢٩٧.

(٢) (يدخل) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. (من) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به. (يشاء) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (فى رحمته) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالإدخال. (والظالمين) الواو: حرف استئناف مبنى، لا محل له من الإعراب. الظالمين: مفعول به لفعل محذوف منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم. (أعد) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب. (لهم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالإعداد. (عذابا) مفعول به =

ومنه قولُ جرير:

أثعلَبـــةَ الفـــوارسَ أم ريـاحـــا عـدَلْت بهم طُهـيَّـةَ والخِـشَـابا[1]

حـيث الناصبُ لثعلبـةَ فعـلٌ يقدر من مـعنى (عدلت)، نحـو: قاس، مـثَّل، ظلم... إلخ.

د - أن يكونَ الفعلُ المقدرُ مـتعديًا صالحًا للمـعنى، ولكنه ليس من لفظِ الفعلِ المشغولِ المذكورِ ولا معناه، ويكون ذلك فى موضعين:

أولهما: أن يكونَ الفعلُ المذكورُ المشغولُ متـعديًا إلى ما نسب إلى ضميرِ الاسمِ المتقدم بواسـطةِ حرفِ الجرّ[2]. إذ لا يصح ـ معنويا ـ تقديرُ المرادف؛لكونه لا يقع على الاسمِ المشغولِ عنه؛ لأن الفعلَ المذكـورَ يقع معنويًّا على الاسمِ المنسوبِ إلى الضمـيرِ لا الضمـيرِ ذاته، وبالتالى لا يصح المرادف، ذلك نحـو قولك: محـمدا رحبْت بغلامـه. التقدير: أكرمت محـمدًا رحبت بغلامِـه، إذ الترحيبُ واقعٌ على غلامِ محمدٍ لا محمد، وبالتـالى فإن الترحيبَ لا يصح وقوعُه معنويا على الاسمِ المتقدمِ، فيقـدرُ فعلٌ يكون ملائمًا فى المعنى للترحيب بغلامِ مـحمدٍ، وهو الإكرام مثلا، أو التقدير،فتقدر: قدَّرت، أو الاحترام،فتقدر: رحبت.

ومنه قولُك: عليًّا مررْت بصديقه، يكون التقديرُ: لابسْتُ عليًّا مررت بصديقه، إذ المرورُ ليس بعلىٍّ وإنما هو بصديقِ علىّ.

والآخر: أن يكونَ الفـعلُ المذكورُ متـعديًا ناصـبًا للاسمِ المنسـوب إلى ضمـيرِ المشغـولِ عنه فى أى صورةٍ من صورِ النسب والارتبـاطِ المعنوى، ولا يصلح بمعناه ولفظه أن يقعَ على الاسمِ المشـغولِ عنه حـتى لا يتغيـر معنى الجمـلة، ذلك نحو قولك: مـحمدًا ضربت خِـصْمه. التقـدير: أكرمت محـمدًا ضربت خصـمَه، إذِ

= منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أليما) صفة لعذاب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. وجملة (والظالمين) استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(١) الكتاب ١ - ١٠٢/ التبصرة والتذكرة ١ - ٣٣٥/ أمالى ابن الشجرى ٢ - ٣١٧/ شرح التصريح ١ - ٣٠٠/ الأشمونى ٢ - ٩٦ .

(٢) ينظر: الكتاب ١ - ٨٣.

الضربُ لم يقع على محمد، وإنما على خصمِه، وهذا ضربٌ من ضروبِ إكرامِه، ولذلك صلح الناصبُ (أكرمت) لفظا ومعنى.

ومثلُه قولُك: محمدًا ضربْت أخاه. التقدير: أهنْت محمدًا ضربت أخاه، فالضربُ لم يقعْ على محمدٍ، وإنما على أخيه، وهو نوعٌ من أنواعِ إهانتِه؛ لذا صلح الفعلُ (أهان).

ومنه قولك: زيدًا أكرمت أباه، وعمرًا ضربت غلامه، والتقدير: أكرمْت زيدًا أكرمْت أباه، وأهنت عمرًا ضربت غلامَه.

وإذا صحَّ وقوعُ الفعلِ المشغولِ لفظًا ومعنى على الاسمِ المشغول قُدِّر، نحو قولك: محمدًا أكرمت أخاه. التقدير: أكرمت محمدًا أكرمت أخاه، إذ إكرامُ أخى محمدٍ ضربٌ من إكرامه؛ لذا صلح: فعل أكرم، ويلحظ أنه يجوز أن تقدرَ فعلًا آخر من غيرِ لفظِ المذكورِ ومعناه، نحو: قدرت، احترمت. . . .

الأحوال النحوية للاسم المشغول عنه

يذكر النحويون[1] حالات لإعراب الاسمِ المشغولِ عنه تتباين بين وجوبِ النصبِ، وجوازِه، وامتناعِه، فى ثلاثةِ أقسام، تفصل على النحوِ الآتى:

القسم الأول: ما يجب فيه النصبُ:

يذكر وجوبُ نصبِ الاسمِ المشغولِ عنه إذا ذكر بعد ما يختص بالدخولِ على الفعلِ، ويكون فى المواضعِ الآتية:

أ - بعد أدوات الشرط:

يذكر أن الاشتغالَ لا يقع بعدَها إلا فى الضرورة الشعرية، ويحدد سيبويه منها (إنْ) وحدها[2]، وذكر المبردُ (مَن) و (إذا)[3]، وأما فى النثرِ فإن الاشتغالَ يقع بعد الأداتيْن، بشرط أن يلىَ (إن) فعلٌ ماض، أما (إذا) فمطلقا.

---

(١) ينظر: الكتاب ١ - ٨٢/ الرد على النحاة ٩٥ - ١١٤/ المقرب ١ - ٨٨/ التسهيل ٨٠ - ٨٢/ الجامع الصغير ٨١ - ٨٣/ شرح الشذور ٤٢٦، ٤٢٧/ شرح التصريح ١ - ٢٩٨ وما بعدها.

(٢) ينظر: الكتاب ١ - ١٣٤.

(٣) المقتضب ٢ - ٧٤/ المقرب ١ - ٩١.

تقول: إنْ عليًّا قابلته فأنا أرحبُ به[1]. فيكون نصبُ (على) بفعلٍ محذوفٍ يفسره الفعلُ المذكورُ (قابل)، والتقدير: إن قابلت عليًّا قابلته. . .

كما تقول: إذا محمودًا حادثتُه فأنا أثقُ فى حديثه. فيكون (محمودًا) منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ تقديره: حادثت.

ولا يجوز -عند جمهورِ النحاةِ- رفعُ الاسمِ المتقدمِ على أنه مبتدأٌ؛ لأن هذه الأدواتِ (حروفًا وأسماءً) لا يليها -عندهم- إلا فعلٌ، فإذا لم يكن مذكورًا فإنه يقدرُ عاملٌ طبقًا للعلاقةِ المعنويةِ بينه وبين الاسمِ المذكورِ بعد الأداةِ.

ويستشهد لذلك بقولِ النمرِ بنِ تَوْلَب:

لا تجزَعى إن مُنْفسًا أهلكته ... وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى[2]

---

(١) (إن) حرف شرط جازم مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. (عليا) مفعول به لفعل الشرط المحذوف، منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (قابلته) فعل ماض مبنى على الفتح. وتاء المتكلم ضمير فى محل رفع، فاعل، وهاء الغائب ضمير فى محل نصب، مفعول به. والجملة الفعلية تفسيرية لجملة الشرط المحذوفة، لا محل لها من الإعراب. وضمير المتكلم المنفصل مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (أرحب) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ، والجملة الاسمية فى محل جزم، جواب الشرط. (به) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالترحيب.

(٢) ينظر: الكتاب ١ - ١٣٤/ المقتضب ٢ - ٧٤/ ديوانه ٧٢ .

(لا) حرف نهى مبنى لا محل له من الإعراب. (تجزعى) فعل مضارع مجزوم بعد لا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون. وضمير المخاطبة مبنى فى محل رفع، فاعل. (إن) حرف شرط جازم مبنى على السكون. وفعل الشرط محذوف دل عليه المذكور. (منفسا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أهلكته) فعل ماض مبنى على السكون، وتاء الفاعل ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة تفسيرية لجملة الشرط المحذوفة، لا محل لها من الإعراب. (وإذا) الواو حرف ابتداء مبنى. إذا: ظرف زمان ضمن معنى الشرط مبنى فى محل نصب، مضاف إليه. (هلكت) فعل ماض مبنى على السكون، وتاء المتكلم ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. والجملة فى محل جر بالإضافة. (فعند) الفاء حرف زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. عند: ظرف زمان مبنى فى محل نصب. (ذلك) اسم إشارة مبنى فى محل جر بالإضافة، وشبه الجملة متعلقة بالجزع. (فاجزعى) الفاء واقع فى جواب الشرط حرف مبنى، لا محل له من الإعراب. اجزعى: فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المخاطبة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. والجملة الأمرية جواب الشرط، لا محل لها من الإعراب.

حيث ينصب (منفس) فى روايةٍ، فيقدر نصبها على المفعوليةِ لفعلٍ محذوف، يفسرُه المذكور.

وقولِ ذى الرمة:

إذا ابنَ أبى موسى بلالًا بلغته فقام بفأسٍ بين وِصْلَيك جازرُ[1]

بنصب (ابن ـ بلالا) فى روايةٍ، فيكون (ابن) مفعولًا به لفعلٍ محذوفٍ يفسره الفعلُ المذكور. أما (بلالا) فنصبه على البدليةِ أو عطفِ البيان.

لكنه يلاحظ على البيتَيْن السابقَيْن ما يأتى:

- البيت الأول: يروى فى كثير من المواضعِ برفعِ (منفس)، ويخرجونه على أنه مسبوقٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: إن هلك منفس، ويذكر المبرد أنه يجوز الرفعُ بإضمار (هلك) مبنيا للمجهول[2].

- البيت الثانى: يروى فى كتاب سيبويه[3] برفع (ابن وبلال).

لنا رأىٌ فى هذه القضيةِ مذكورٌ بالتفصيلِ فى دراسةِ التركيبِ الشرطى، عليه فإن ذكرَ الاسم بعد أدواتِ الشرطِ لا يجوز إلا مع أدواتِ الشرطِ غيرِ الجازمة؛ لأنها غيرُ مختصةٍ بالفعلِ؛ لأنها لا تؤثرُ فيه إعرابا، وعندئذٍ يخرج حكمُ ذكرِ الاسمِ المشغولِ عنه بعد أداةِ الشرطِ من حالةِ وجوبِ النصبِ إلى حالةِ الجواز، أو وجوبِ الرفعِ.

أما (إنْ) أداةُ الشرط الجازمةُ التى ذكرها النحاة فى هذه القضية فهى أمُّ البابِ، وتحتمل ما لا يحتمله غيرُها من سائرِ أدواتِ الشرطِ الجازمة.

ومما ذكر من وقوعِ المرفوعِ بعد (إن) الشرطية قولُ الشاعر:

فإن أنت لم ينفعْك علمُك فانتسِبْ لعلَّك تهديك القرونُ الأوائلُ

---

(١) ينظر: المقتضب ٢ - ٧٤.

وصليك: مفصليك. يدعو على ناقته.

(٢) المقتضب ٢ - ٧٦.

(٣) الكتاب ١ - ٨٢.

ويقدر بالقـول: إن لم تنتفع بعلمك، فلما حذف الفـعلُ ظهر الضمـيرُ المرفوعُ المنفصلُ (أنت) .

ب - بعد أدوات العرض والتحضيض:

نحو: هلَّا الصديقَ أكرمته، أَلَا الدرسَ فهمتَه، لَوْلا الأمرَ عرضته علينا أولا.

كل من: الصديق، والدرس، والأمر مفعولٌ به منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، يفسره الفعلُ المذكور (أكرم، فهم، عرض) .

ج - بعد أدوات الاستفهام غير الهمزة:

نحو: هل كتابًا اشـتريته؟ التقدير: هل اشتريت كـتابًا؟ . . متى صديقَنا زرته؟ أى: متى زرت صديقنا؟ . . أين القلمَ وجدته؟ كيف محمدًا قابلته؟

كلٌّ من: كتاب، وصديق، والقلم، ومحمد، مـنصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يقدر بعد أداةِ الاستفهامِ، يفسره الفعلُ المذكورُ بعد الاسمِ المنصوب.

أما الهمزة فإنها تدخلُ على الاسمِ والفـعلِ سواء، وإن كان دخولُها على الفعلِ أكثر.

د - فى ما إذا كان النصبُ يظهر المعنى:

وذلك كما فى قـولِه تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ [القمر: ٤٩]، حيث العامةُ على نصبِ (كل) على الاشتغالِ، والنصبُ يوضح المعنى، إذْ يدلُّ ذلك على عمومِ الخلقِ، حـيث يكون التقدير: إنا خلقنا كلَّ شىءٍ خلقناه بقدر، فـخلقْنا تأكيدٌ وتفسير للمحذوفِ المقدر. أما الرفعُ فإنه يدلُّ على غير ذلك، أى: على غيرِ عمومِ الخلقِ لله تعالى.

القسم الثانى: ما يجب فيه الرفع:

يرى بعضُ النحـاةِ أن هذا القـسمَ من مـواضعِ وجـوب رفعِ الاسمِ فى جـملةِ الاشتغالِ لا يجوز أن يدرسَ فى هذا الباب؛ لأن الاسمَ فـيه يكون مرفوعًا ضرورةً، والاشـتغـالُ لا يعنى إلا بما هو منصـوبٌ، سـواءٌ أكان واجـبًـا، أم راجحًـا، أم

مرجوحًا، أم متساويًا، لكننى آثرت أن أذكرَ مواضعَ وجوب الرفعِ حتى تتضحَ وتتبينَ من غيرِها من مواضعِ الأحكامِ الأخرى، ولأن الاسمَ الواجبَ رفعُه فى هذا القسم بنيةُ جملتهِ -معنويا- تجعل الاسمَ المتقدمَ غيرَ منصوبٍ فى أىِّ حكمٍ من أحكامِ النصبِ، بحيث إنه لو زالت هذه الموانعُ لاتخذ الاسمُ حكمًا من أحكامِ النصب.

ويمتنع نصبُ الاسمِ المشغول عنه، ويجب رفعُه فى موضعيْن رئيسين[1]:

أ - أن يذكر الاسمُ المشغولُ عنه بعد أداةٍ تختص بالدخول على الجملةِ الاسمية، كـ(إذا) الفجائية، نحو قولِك: فتحت الباب فإذا الصديقُ أراه، (الصديق) مرفوعٌ على الابتدائية، ولا يجوز نصبُه على الاشتغال؛ لأنه واقعٌ بعد (إذا) الفجائية.

و (ليتما)، وهى (ليت) المكفوفة بما، حيث لا يليها إلا اسمٌ، فتقول: ليتما محمد كافأته، بالرفع ضرورة، فـ(إذا وليتما) لا يليهما فعلٌ ولا معمولُ فعلٍ.

ب ـ أن يذكرَ الاسمُ قبل أداةٍ لا يعمل ما بعدَها فيما قبلَها، أى: يذكر الاسمُ المشغولُ عنه فى المواضعِ الآتيةِ:

١ - قبل أدوات الشرط:

يكون الاسمُ المتقدمُ على أداة الشرط مبتدأ، خبرهُ التركيبُ الشرطىُّ، أو جملةُ الجواب على أن الشرطَ اعتراضٌ بين المبتدإِ وخبرِه.

من ذلك قولُك: محمدٌ إنْ قابلتَه فأعْطه مالَه. حيث (محمدٌ) مبتدأٌ خبرُه التركيبُ الشرطى (إن قابلته فأعطه) أو جملة (فأعطه). ولا تصح هذه قضيةَ اشتغالٍ؛ لأن الاسمَ المتقدم ذكر قبل أداةِ شرطٍ، وما بعدها لا يصلح للعملِ فيما قبلَها.

ومنه أن تقولَ: ثمَارُ الشجرة متى ما نضجتْ فاجْنِها، أموالُك ما تخرجْه منها فى سبيل الله يوفِّه إليك، طلبةُ الفرقة من يحصلْ على درجاتٍ متفوقة منهم ينل المكافأة.

(١) ينظر: الكتاب ١ - ١٣٤/ المقرب ١ - ٨٨/ التسهيل ٨٠/ شرح الشذور ٤٢٧.

كلٌّ من: (ثمر، وأموال، وطلبة) مرفوعٌ على الابتدائيةِ؛ لوقوعِه قبل أداةِ شرطٍ، وخبر كلٍّ منها التركيبُ الشرطى.

وتقول: صديقُك إن تدعُه يجبْك؛ المتعاونون إن كانوا على خيرٍ فقد أدَّوْا ما أمر اللهُ به، أخوك إنْ تُرِدْ نصرتَه وهو ظالم فلتردَّه إلى الحق[1]، الحديقةُ أينما تَسِرْ فى أرجائِها تسعدْ.

٢- قبل أدواتِ الاستفهام:

يكون الاسمُ المتقدم على أداةِ الاستفهام مبتدأ، خبره محذوف -على رأى جمهور النحاة- يقدر من القولِ، فإذا قلت: علىٌّ هلْ قابلتَه؟، فإن عليًّا يكون مرفوعًا على الابتدائيةِ، ويكون الخبرُ محذوفًا تقديره: مقول له، أو: يقال له؛ لتكونَ الجملةُ الاستفهاميةُ فى محلِّ نصب، مقول القولِ المحذوف؛ لأن الخبرَ - عند هؤلاء - لا يكون جملةً إنشائية.

ومنه أن تقول: أخوك متى تزوره؟ ذو العلمِ أتحترمه؟ الوالدان أين أجدُهما؟

٣- قبل (كم) الخبرية:

لا يعمل ما بعد (كم) الخبريةِ فيما قبلها، فهى بمثابةِ قسيمتها الاستفهامية فى هذه السمةِ؛ لذلك فإن الاسمَ المشغولَ عنه إذا وقع قبل (كم) الخبريةِ فإنه يرفع على

---

(١) (أخوك) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، وكاف المخاطب ضمير مبنى في محل جر بالإضافة. (إن) حرف شرط جازم مبنى على السكون، لا محل له من الإعراب. (ترد) فعل الشرط مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون. وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. (نصرته) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وضمير الغائب مبنى فى محل جر بالإضافة. (وهو) الواو: للابتداء أو للحال حرف مبنى، لا محل له من الإعراب، هو: ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (ظالم) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة الاسمية في محل نصب، حال. (فلترده) الفاء: حرف واقع فى جواب الشرط مبنى، لا محل له من الإعراب. اللام: حرف أمر مبنى، لا محل له من الإعراب. ترد: فعل مضارع مجزوم بعد لام الأمر، وعلامة جزمه السكون، وحرِّك لالتقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. وهاء الغائب ضمير مبنى في محل نصب، مفعول به. والجملة الفعلية فى محل جزم، جواب الشرط، والتركيب الشرطى فى محل رفع، خبر المبتدإ. (إلى الحق) جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة، وشبه الجملة متعلقة بالرد.

الابتداءِ وجوبًا، ولا يجوز نصبُه، نحو: أموالٌ كمْ أنفقتها. (أموال) مبتدأ مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمة، وخبره الجملة الاسمية (كم أنفقتها).

ومثل ذلك قولك: أوقاتٌ كم ضيَّعْتَها من عمرك.

٤- قبل أدوات العرض والتحضيض:

إذا تقدم الاسمُ المشغولُ عنه على أدواتِ العرضِ والتحضيصِ فإنه يُرفع على الابتدائية؛ لأن ما بعدَ هذه الأدواتِ لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها.

من ذلك قولُك: سميرٌ ألا تصافِحُه. حيث (سمير) مبتدأٌ، خبرُه محذوفٌ يقدر من القولِ.

ومثلُه أن تقولَ: عَلِيٌّ أَمَا تُرضيه. محمودٌ هلَّا تطيعه.

وكذلك: لَولا، ولوما...

ومعنى تركيبِ التحضيضِ والعرضِ فيه جوابٌ للاسمِ المتقدمِ عليهما.

٥- قبلَ الجملةِ المضافة:

نحو: الوالدان يومَ تزورُهم يفرحان. الطلابُ وقتَ يَفْهمون يسعدون.

كلٌّ من الاسميْن المشغولِ عنهما (الوالدان، الطلاب) يجب فيه الرفع؛ لأن الفعلَ المشغولَ والضميرَ الشاغلَ في جملة مضافة، حيث الجملتان الفعليتان (تزورهما، ويفهمون)في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ إلى (يوم، ووقت).

ومنه قولُك: العمالُ ساعةَ تقدرهم يُخلصون، الطلاب زمن تمتحنهم يلتزمون، الزرعُ سنة ترعاه تحصل على إنتاج وفير.

وأنت تلحظُ أن التركيبَ فيه معنى الجواب، فكأنه شرطٌ، أو استفهامٌ مسبوقٌ بالاسمِ المشغولِ عنه.

٦- قبل اللام الداخلة على جواب القسم:

إذا تقدم المشغولُ عنه اللامَ الداخلةَ على جوابِ القسم فإنه يكون مرفوعًا على الابتداءِ، ولا يجوز نصبُه، نحو: المجدُ واللهِ لتكافِئَنَّه، حيث (المجد) مبتدأٌ

مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمـة، ولايجوز نصبُه على الاشتغال؛ لأن لامَ القسمِ دخلت بينه وبين الفعلِ المشغولِ، وما بعدها لا يعمـل فيما قبلَها. والفكرة هنا تتسق مع كل التراكيبِ التى فيها معنى الجوابِ والجزاءِ.

ومنه أن تقـولَ: علىٌّ وربِّى لأزورنَّه، المريض بالله لتـعودنَّه، جـارى وعمـرى لأحافَظن عليه، الصلواتُ الخمسُ تالله لأؤدينَّها فى أوقاتها.

٧- قبل التعجب:

نحو: الصديقُ ما أكرمَه، الكتابُ ما أشدَّه وفاءً.

كلٌّ من: (الصديق و الكتاب) يجب رفعُه على الابتدائية، ولا يجوز نصبُه لأنه مذكورٌ قبلَ (أفعل) التفضيل.

ومنه: علىٌّ ما أحسَنه خطا، ومحمودٌ ما أجملَهُ خلقًا. وأحمدُ ما أشدَّ إخلاصَه فى العمل.

٨- قبل الحروف الناسخة:

العاملُ يضعف إذا وقع بعـد الأحرف الناسخة؛ لذلك فـإن الاسمَ المشغولَ عنه إذا تقدمَ الحرفَ الناسخَ فإن الفعلَ المشغولَ المذكورَ بعده يجوز عملُه فيه؛ لذا وجب فيه الرفعُ على الابتداء، ذلك كقولك: الفتاةُ إنى احترمـتها. (الفتاة) مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمة، خبرُه الجملةُ الاسميةُ المنسوخة (إنى احترمتها).

ومثـلُ ذلك أن تقولَ: الصـديقُ لعلنى أزورُه اليوم، المتـوفَّى لعل اللهَ يرحـمُه. القطارُ لعلَّنى أدركه فى موعِده. أسئلةُ الامتحانِ لعلِّى أحلها جميعَها.

٩- قبل لام الابتداء:

ما بعـد لامِ الابتداءِ من عاملٍ لا يعملُ فـيما قبلَه، ولذلك فـإن الاسمَ إذا كان مشغولا عنه فإنه لا ينصب إذا ذكر العـاملُ المشغولُ بعد لامِ الابتداء، نحو قولك: المجتهدُ لقد كـافأناه، (المجتهد) مرفوعٌ على الابتداءِ ، وخبـرُه الجملةُ الفعليةُ التى تليه.

ومثله قولُك: القاعةُ لقد نظفناها، والمقاعدُ لقد رتبناها، والطلابُ لقد جلسوا منتظمين.

١٠- قبل الأسماء الموصولة:

الاسمُ الموصولُ لا يعملُ ما بعدَه فيما قبلَه، فالاسمُ المشغولُ عنه إذا تقدم الاسمَ الموصولَ فإنه يرفع على الابتدائية وجوبًا، نحو: محمدٌ الذى أسلَّمه الأمانة، حيث (محمد) مبتدأٌ مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة، خبره الاسمُ الموصولُ (الذى).

ومنه أن تقولَ: الصديقُ هو الذى أدعُوه الليلةَ، والكتابُ أنا الذى أشتريه.

يجب الرفعُ فى كلٍّ من: (الصديق و الكتاب)، حيث الضميرُ العائدُ على كلٍّ منهما فى جملةِ صلة، والاسمُ الموصولُ مذكورٌ بعد الاسمِ المشغولِ عنه، فوجب رفعُه حيث لا يعمل ما بعد الاسمِ الموصولِ فيما قبلَه.

ومنه الساعةُ التى اشتراها غاليةُ الثمن. المبادئُ التى يلزَمُها ساميةٌ.

١١- قبل الاسم الموصوف بالعاملِ المشغول:

العاملُ المشغولُ إذا كان صفةً فإنه لايصح أن يعملَ فى المشغولِ عنه؛ لأنه تابع له، فيجرى مجراه فى الإعراب، فلا يجوز أن يعمل التابعُ فى متبوعه، فقولك: محمدٌ رجلٌ أحترمه؛ فيه الجملةُ الفعليةُ (أحترمه) فى محل رفع، نعت لرجل، وهو اسمٌ مشغولٌ عنه بضميرِه هاءِ الغائب والمشغولُ الفعلُ (أحترم)، فلا يجوز نصبُ (رجل) بالفعلِ المشغولِ حيث إنه يتصدر جملةَ النعت.

ومن أمثلة سيبويه[١] فى ذلك القولُ: هذا رجلٌ ضربتُه، الناس رجلان: رجلٌ أكرمته ورجلٌ أهنْته. ومن ذلك قولُ جرير:

أبحْتَ حِمى تهامةَ بعد نجدٍ ... وما شيءٌ حميتَ بمستباح[٢]

---

(١) الكتاب ١ - ٨٧، ٨٨.

(٢) الكتاب ١ - ٨٧ / التبصرة والتذكرة ١ - ٣٢٩ / أمالى ابن الشجرى ١ - ٥، ٧٨، ٣٢٦. =

حيث رفع (شيء) على الابتدائية، وتكون جملةُ (حميت) فى محل رفع، نعت (شيء) بتقدير الضميرِ الرابطِ، أى: حميته: ولا يجوز النصبُ فى (شيء) كى لا ينتقضَ المعنى، حيث النصب يدلُّ على عدمِ الحماية للشيء المستباح، أى التقدير: وما حميت شيئا بمستباح، لكن الشاعرَ يريد أن الشيء الذى يحميه لا يستباح.

ومنه قولُك: الصديقُ رجلٌ أنصحه بأمانة، والسفيهُ إنسانٌ أجتنبُه وأقاطعه. الإخلاصُ صفةٌ لا أفارقها.

١٢- قبل ما النافية:

لا يعمل ما يقع بعد (ما) النافيةِ فيما قبلها؛ لذلك فإن قولَك: علىٌّ الصديقُ ما أشكوه أبدًا، فيه (على) يرفع على الابتدائيةِ، لأنه وقع قبل (ما) النافيةِ، والعاملُ المشغولُ ذكر بعدها، ولا يجوز أن ينصبَ ما بعد (ما) النافية ما قبلها .

ومنه أن تقولَ: محمدٌ ما أُهملُ حقَّه، محمودٌ ما أتركُه وحدَه، علىٌّ ما أعودُ منزلَه.

١٣- قبلَ (لا) النافية الواقعة فى جواب القسم:

لا يعمل ما بعد (لا) النافيةِ فيما قبلَها إذا وقعت فى جوابِ القسم، نحو: محمدٌ والله لا أعاتبه، حيث (محمد) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، خبره محذوف - عند جمهورِ النحاة - تقديرُه من القول: يقال له، أو: مقول له؛ لأن القسمَ إنشاءٌ.

= (أبحت) فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المخاطب مبنى فى محل رفع، فاعل. (حمى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. (تهامة) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة. (بعد) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وهو مضاف متعلق بالإباحة. (نجد)، مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.(وما) الواو: حرف استئناف مبنى، لا محل له من الإعراب.(ما)، حرف نفى مبنى، لا محل له من الإعراب.(شيء) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.(حميت)فعل ماض مبنى على السكون، وضمير المخاطب مبنى فى محل رفع، فاعل.والجملة الفعلية فى محل رفع، نعت لشيء. (بمستباح) الباء: حرف جر زائد مبنى، لا محل له من الإعراب: مستباح: خبر المبتدإ مرفوع،وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ومنه قولُك: محمودٌ والله لا أهملُه، وسميرٌ وعَمْرى لا أرحلُ عنه، وعلىٌّ باللهِ لا أصيبُه.

١٤- قبل أدوات الاستثناء:

نحو: ما محمدٌ إلا أحبه، وما محمودٌ إلا يكافئه المديرُ.

كلٌّ من (محمد، ومحمود) اسمٌ مشغولٌ عنه، وهو واجبُ الرفع؛ لأن العاملَ المشغولَ واقعٌ بعد استثناء.

ومنه أن تقول: ما سعيدٌ إلا أحترمه، وما علىٌّ إلا أجانبه، وما السفيهُ إلا أجتنبه.

١٥- قبلَ اسمِ الفعل:

نحو: أخوك عليكَهُ، القطار دراكِه، السلمُ نزالِ عليه.

كل من (أخ والقطار والسلم)واجبُ الرفع على الابتدائيةِ؛ لأن اسمَ الفعل المذكورِ بعد كلٍّ منها لا يعملُ فيما قبله نصبًا.

ج- إذا ذكر الاسمُ المشغولُ عنه قبل إنشاءٍ، وضميرُه مرفوع فيه، فإنه يرفع:

كصيغة التعجب (أفعل به)، فتقول: محمدٌ أكْرمْ به، يجب أن يرفعَ (محمد)؛ لأن ضميره (الهاء) فى (به) فاعلٌ مبنى فى محلٍّ رفع، وحرفُ الجرِّ الباءُ زائدٌ.

ومنه قولُك: علىٌّ أحسِنْ بخطِّه، أَكْرمُ أجملْ بخلقِه.

د- يرفع الاسمُ المشغولُ عنه إذا ذكر قبل ما يصفه من جملة فعلية؛ لأن النعتَ لا يعمل فى المنعوت، نحو قولِه تعالى: ﴿**وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ**﴾ [القمر: ٥٢]. حيث لا اختلافَ فى رفع (كل)، إذْ إن نصبَه يؤدى إلى فسادِ المعنى، إذْ يكون التقديرُ حالَ النصب: فعلوا كُلَّ شىءٍ فى الزُّبُر: وهو خلاف الواقعِ، لكن الرفعَ يدلُّ على أن كلَّ شىءٍ فعلُوه ثابتٌ فى الزُّبُر. فجملة (فعلوه)فى محل جرٍّ، نعت لشىء، والنعت لا يعملُ فى منعوتِه، ورفع (كل) يكون على الابتدائية، وخبره شبه الجملة (فى الزبر).

ملحوظة: بين النحاة خلافٌ فى الاسمِ المشغولِ عنه الواقعِ قبل اسمِ الفعلِ أو المصدرِ الذى لا يصح أن يحلَّ محلَّه الحرفُ المصدرى، نحو القول: زيدٌ عليكه، زيدًا ضربًا إياه، حيث:

- يرى جمهورُ النحاة تعينَ الرفعِ فى الاسمِ المشغولِ عنه؛ لكون العاملَيْن غيرَ صفة.

- يجيز الكسائى النصبَ؛ لجوازِه تقديمَ معمولِ اسمِ الفعل، كما يجيز المبرد والسيرافى النصب؛ لجوازهما تقديم معمولِ المصدرِ الذى لا ينحلُّ بحرفٍ مصدرى[1].

هـ- بعد واوِ الحال:

إذا ذكر الاسمُ المشغولُ عنه بعد واوِ الحال؛ أى: فى صدرِ جملة حالية؛ فإنه يجب فيه الرفع. نحو: أقبل محمدٌ وعلىٌّ يرحبُ به، ذاكرتُ الدرسَ وعلىٌّ أشرحُ له. حيث وقع الاسمان المشغولُ عنهما (محمد، وعلى) بعد واو الحال، وقد تضمنت جملتا الحالِ العاملَيْن المشغولَيْن (يرحب، أشرح) والضميريْن الشاغليْن (هاء الغائب)، فوجب رفعُ الاسمين المشغولِ عنهما.

ومنه قولُك: دخلت الامتحانَ والمادةُ أستوعبها، جلست أمامَ المكتب والكتابُ أفتحه. قرأت الكتابَ وأنا أفهمه.

القسم الثالث: ما يجوز فيه النصبُ والرفعُ:

فيما عدا ما سبق ممَّا ذكرناه من مواضعِ وجوبِ النصبِ ومواضعِ وجوبِ الرفعِ قسم يجوز فيه النصبُ والرفعُ.

وعند هذا القدرِ من المواضعِ نكون قد انتهينا من ذكرِ أحكامِ الاسمِ المشغولِ عنه إعرابيا، ولكننا لو سايرنا النحاةَ فى دراستهم لهذه القضية؛ فإننا نجد أنهم قد قسموا حكمَ الجوازِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ تختلف فيما بينها بين الترجيحِ والاستواءِ، وتفصيل ذلك كما يأتى:

---

(١) الأشمونى ٢ - ٨٤، ٨٥.

أ- رجحان النصب:

يترجح نصبُ الاسمِ المتقدمِ المشغولِ عنه فى المواضعِ الآتية:

١- أن يقعَ بعدَ الاسمِ فعلٌ طلبيٌّ؛ كالأمرِ والنهى والدعاء: ويرجح النحاةُ النصبَ مع الطلب؛ لأن الإخبارَ بالجملة الطلبية خلاف الأصل، والطلبُ يكون بالفعلِ، فكان حملُ الكلامِ على الأصل وهو الفعل أولى[١]. لذلك فإنهم يرجحون النصبَ إذا ذكر طلبٌ بعد الاسمِ المشغولِ عنه.

ذلك نحو:

شريفًا أكرِمه - رفيقًا لا تهنْه.

غادةُ أكرمَها الله ووفَّقَها - حاتمًا لترفقْ به.

كل من: شريف، ورفيق، وغادة، وحاتم مفعولٌ به منصوبٌ لفعلٍ محذوفٍ، يفسرُه الفعلُ المذكورُ.

ويجوز أن يرفعَ على الابتدائية، ويكون الخبرُ محذوفًا يقدرُ من القولِ.

لكن النصبَ أرجحُ -عند النحاة- ولافرق فى ذلك بين الدعاءِ بالأسلوب الإنشائى، والدعاءِ بالأسلوبِ الخبرى، كقولك: أخاك ساعِدْه يا الله، أخاك ساعَدَه الله.

ومنه قولُك: صديقَك عُدْ أبَاه، وابنك لا تهملْ رعايتَه، جارَنا أعان اللهُ والدَه، أستاذُنا بارك اللهُ فى عمرِه.

هريرةَ ودِّعْها وإن لام لائمٌ غداةَ غدٍ أم أنت للبَيْنِ واجمُ[٢]

---

(١) شرح التصريح ١ - ٢٩٨.

(٢) ديوانه ١٧٧/ الكتاب ٤ - ٢٠٥.

(هريرة) مفعول به لفعل محذوف تقديره (ودع) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ودعها) فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به،والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب. (وإن) الواو للإحاطة والشمول، أو التوكيد حرف مبنى. إن: حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب. (لام) فعل الشرط ماض مبنى على الفتح. (لائم) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وجملة الشرط محذوفة دل عليها ما سبق. (غداة) =

بنصب (هريرة)، وجملةُ (ودِّعْها) جملةٌ أمرية.

وقولُ أبى الأسودِ الدُّؤلى:

أميران كانا آخيانى كلاهما فكلا جزاه اللهُ عنى بما فَعَل[1]

بنصب (كل)، وجملة (جزاه الله) جملة دعائية.

كما يجرى مجرى الأفعالِ الطلبيةِ فى قضيةِ الاشتغال من المصادر، نحو: زيدًا جدْعًا له، وعمرًا غفرانا له، والله حمدًا له، والمجرورُ هنا منصوبٌ فى المعنى[2].

كلٌّ من: (زيد، وعمرو، ولفظ الجلالة الله) اسمٌ مشغولٌ عنه، والشاغل مصدرٌ (جدعا، غفرانا، حمدًا)، وهو واقعٌ موقعَ الفعل الطلبى؛ لذا فإنه يرجح فى الاسمِ المشغولِ عنه النصبُ.

= ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (غد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. وشبه الجملة متعلقة بالتوديع المقدر. (أم) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب، عطف ما بعده على مقدر من المعنى السابق. (أنت) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (للبين) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة باللوم. (واجم) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

(١) الكتاب ١ - ١٤٢/ الرد على النحاة ١٩٦/ شرح المفصل ٢ - ٣٨.

(أميران) خبر لمبتدأ محذوف مرفوع، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى. (كانا) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على الفتح. وألف الاثنين ضمير مبنى فى محل رفع، اسم كان. (آخيانى) فعل ماض مبنى على الفتح، وألف الاثنين ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. والنون حرف وقاية لا محل له من الإعراب. وضمير المتكلم مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية فى محل نصب، خبر كان، وجملة كان فى محل رفع، نعت للخبر (أميران). (كلاهما) توكيد لألف الاثنين مرفوع، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى. وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة.

(فكلا) الفاء حرف سببى مبنى، لا محل له من الإعراب. كلا: مفعول به لفعل محذوف تقديره: جزى الله. (جزاه) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب. (عنى) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالجزاء. (بما) جار ومجرور وشبه الجملة متعلقة بالجزاء.

(فعل) فعل ماض مبنى على الفتح. وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ - ١٠٧.

ومنه القولُ: أما زيدًا فسقيًا له.

فيجوز بذلك الرأىُ الذى يذهب إلى أن المصدرَ الذى يقوم مقامَ فعله يعمل فيما قبله، أما المصدرُ الذى ينوب منابَ (أن) المصدرية والفعلِ فهو المصدر الذى لا يعمل فيما قبله. فيجوز لذلك القولُ: ضربًا زيدًا، كما تقول: اضربْ زيدا، ويجوز: زيدًا ضربًا، كما يجوز أن تقولَ: زيدًا اضربْ[1].

فإذا قلت: زيدًا ضربًا له، كان قضيةَ اشتغال.

ملحوظة:

إذا فصل بين الاسمِ المشغولِ عنه والطلبِ فإن الاسمَ يجب فيه الرفعُ، ومن ذلك قولُ الشاعر:

وقائلةٍ خولانُ فانكِحْ فتاتَهُم وأكْرُومةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كَما هِيَا[2]

حيث رفع (خولان)؛ لأن الطلب الذى يليه - وهو الأمر (فانكح) - قد فصل عنه بالفاءِ المصدرةِ للطلب. والتقدير: هذه خولانُ، فتكون خولانُ مرفوعةً على

(١) ينظر: البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٢ ـ ٦٢٦ .

(٢) الصبان على الأشمونى ٢ ـ ٧٧. خولان: اسم قبيلة، الحيين: أراد حى أبيها وحى أمها، خلو: خلية عن الأزواج. (وقائلة) الواو واو رب حرفٌ شبيهٌ بالزائد مبنى، لا محل له من الإعراب. قائلة: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وخبر المبتدإ محذوف. (خولان) خبر لمبتدإ محذوف، أو مبتدأ مرفوع خبره ما بعده. (فانكح) الفاء استئنافية على الرأى الأول، وواقعة فى خبر المبتدإ على الثانى، وهو حرف مبنى لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. (فتاتهم) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير الغائبين مبنى فى محل جر بالإضافة. والجملة استئنافية لا محل لها، أو فى محل رفع، خبر المبتدإ (خولان). (وأكرومة) الواو للابتداء أو للحال حرف مبنى لا محل له. أكرومة: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (الحيين) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى. (خلو) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة فى محل نصب، حال. (كما هى) الكاف حرف جر مبنى، لا محل له من الإعراب. (ما) اسم موصول مبنى فى محل جر. (هى) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: كالذى هى عليه، وشبه الجملة فى محل نصب، حال. أو متعلقة بحال محذوفة. وقد تكون (ما) كافة لحرف الجر، والضمير مبتدأ محذوف الخبر. وقد تكون زائدة والضمير المرفوع واقعًا موقع الضمير المجرور فى محل جر.

الخبريةِ لمبتدإٍ محذوفٍ. أو مبتدأ خبرُه الجملةُ التى تليه (فانكح فتاتهم)، وقد صدر بالفاءِ باعتبارِ معنى الشرطِ فى المبتدإ، ولذا وجب رفعُ الاسمِ السابقِ؛ لأن جوابَ الشرطِ لا يعمل فيما قبلَه.

وفى قوله تعالى: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ**﴾. [النور: ٢] (الزانية والزانى) مرفوعان، واتفق الرواةُ السبعةُ على الرفعِ، وحينئذ يكونان مبتدأ فى خبرِه وجهان:

أولهما: أن يكونَ محذوفًا، تقديرُه: فى الفرائض[١].

والآخر: أن يكون الخبرُ جملةَ (فاجلدوا)، والفاءُ زائدةٌ، ويكون الخبر إخبارًا بتقدير القولِ، أى: مقول لهما، أو فيهما، أو: يقال..، أو بحمله على المعنى الخبرى، كأنه يقول: الزانية والزانى كلُّ واحدٍ منهما مستحقٌّ للجَلْد[٢].

وقد ذكرت قراءةٌ بالنصبِ، ولا إشكالَ فى هذه القراءةِ من حيث ترجيحُ النصب.

ومثلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾ [المائدة: ٣٨].

٢ - إذا وقع الاسمُ المشغولُ عنه بعد حروفِ التحضيضِ والعرضِ فإنه يجرى مجرى ما سبق من اختيارِ النصبِ فى الاسمِ الذى يقعُ بعدها؛ لأنها بمثابة الأمرِ: فتقول: لولا محمدًا أكرمتَه، وهلاَّ عليًّا احترمت ابنه، ولوْ ما سعيدًا زرت أباه، ألا فاطمةَ كافأتها.

كلٌّ من: محمد، وعلى، وسعيد، وفاطمة، يختار فيه النصبُ على المفعوليةِ لفعلٍ محذوفٍ، يفسرُه الفعلُ المذكور، وترجح النصبُ لوقوعِ هذه الأسماءِ بعد أدواتِ العرضِ والتحضيض.

من ذلك قولُ جرير:

تعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدكُم بنى ضَوْطرَى لوْلاَ الكمِيَّ المقنَّعَا[٣]

---

(١) الكتاب ١ - ١٤٣ .

(٢) البيان فى غريب إعراب القرآن ٢ - ١٩١ .

(٣) (تعدون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، =

والتقدير: لولا تعدون الكمىَّ المقنَّعَا، فنصب (الكمى) بفعلٍ محذوفٍ.

والرفعُ جائزٌ بعد هذه الأدوات.

يلحظ أنه إذا وقع الاسمُ المشغول عنه قبل أدواتِ العرضِ والتحضيض فإنه يرفعُ؛ ذلك لأن ما بعَدها لا يعملُ فيما قبلَها، لكنه إذا وقع بعدَها فإن الاسمَ المشغولَ عنه والفعل المشغولَ يكونان قد ذكرَا بعدها، وحينئذٍ يجوز أن يعملَ ما بعدها فيما تقدم عليه، وهو واقعٌ بعدَها كذلك.

٣ - إذا عطف جملةٌ فعليةٌ على أخرى فعلية بلا فاصل دون العطف، وقد تقدم الاسمُ المشغولُ عنه الجملةَ الثانيةَ: نحو: فهم علىٌّ ومحمدًا أفهمته. حيث يترجح نصبُ الاسمِ المتقدمِ المشغولِ عنه (محمد)، حتى لا يتوهمَ عطفُه على سابقِه، ولكى يكون عطفُ الجملةِ من النظائر.

ومنه قولُه تعالى: ﴿**خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٤﴾ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ**﴾[1] [النحل: ٤، ٥].

= فاعل. (عقر) مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (النيب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (أفضل) مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (مجدكم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. وضمير المخاطبين مبنى فى محل جر بالإضافة. (بنى) منادى منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. (ضوطرى) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة المقدرة نيابة عن الكسرة. (لولا) حرف تحضيض مبنى لا محل له من الإعراب. (الكمى) مفعول به لفعل محذوف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (المقنعا) نعت للكمى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والألف للإطلاق.

(١) (خلق) فعل ماض مبنى على الفتح. والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. (الإنسان) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (من نطفة) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالخلق، ويجوز أن تكون فى محل نصب، حال. (فإذا) الفاء: تعقيبية عاطفة حرف مبنى، لا محل له من الإعراب: إذا: فجائية مبنية لا محل لها من الإعراب. (هو) ضمير مبنى فى محل رفع، مبتدأ. (خصيم) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (مبين) صفة لخصيم مرفوعة وعلامة رفعها الضمة. (والأنعام) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له، الأنعام: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، ويجوز أن تجعله معطوفًا على الإنسان. (خلقها) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، أو مؤكدة إذا عطفت الأنعام على الإنسان. (لكم) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بخلق، أو: متعلقة بما تعلق به فيها، أو فى محل نصب، حال من دفء، أو فى محل رفع، خبر مقدم. (فيها) جار =

والقول: أقبل محمدٌ ومحمودًا استقبلتُه.

ومنهُ قولُه تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، (فريقا) الثانية منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: وأضلَّ فريقًا. ويحسن النصبُ هنا لعطفِ هذه الجملة على الجملةِ الفعليةِ السابقةَ (فريقًا هَدَى)، وشبه الجملةِ (عليهم) في موضعِ نصبٍ(١).

وقولُه تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٢، ١٣]. (كلَّ) في الموضعين نصبتْ على الاشتغالِ بفعلٍ محذوفٍ، يقدر من المذكورِ، أي: فصلنا كل شيء، وألزمنا كل إنسان، وقد ترجح النصبُ في الموضعين للعطف على جملةٍ فعليةٍ: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢].

ومنه قولِ الربيع بن ضبع الفزارى:

أصبَحْتُ لا أحملُ السلاحَ ولا ... أملكُ رأسَ البعيرِ إن نَفَرَا

والذئبَ أخشاه إنْ مررْتُ به ... وحدى وأخشى الريحَ والمطرَا(٢)

حيث نصب (الذئبَ) بفعلٍ مقدرٍ من الفعلِ المذكور (أخشاه)، حيث عطفت جملتُه على الجملةِ الفعلية (لا أحمل)، فرجح نصبُ الاسمِ المشغولِ عنه المتقدمِ.

= ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بدفء. أو في محل نصب، حال منه، أو متعلق بما تعلق به الخبر إذا جعلت (لكم) خبرا، أو خبرًا مقدمًا. (دفء) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية في محل نصب، حال من الأنعام. (ومنافع) الواو: حرف عطف، منافع: معطوف على دفء مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ومنها) الواو: حرف عطف مبنى. منها: جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالأكل. (تأكلون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة ضمير مبنى في محل رفع، فاعل. والجملة الفعلية في محل نصبٍ بالعطف على الجملة السابقة.

(١) ينظر: الكتاب ١ ـ ٨٩/ البسيط في شرح جمل الزجاجى ٢ ـ ٦٥٨.

(٢) الكتاب ١ - ٨٩/ معانى القرآن للأخفش ١ - ٧٩/ الرد على النحاة ١٠٧/ شرح ابن يعيش ٧ - ١٠٥/ شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ - ٤١٤/ شرح التصريح ٢ - ٣٦.

جملة (لا أحمل) في محل نصب، خبر أصبح. جملة جواب شرط (إن) محذوفة دل عليها ما سبق... وكذلك جواب (إن) في البيت الثانى. شبه جملة (به) متعلقة بالمرور. (وحدى) حال منصوبة بالفتح المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بكسرة ضمير المتكلم. جملة (أخشى الريح) معطوفة على جملة (الذئب).

فإذا فصل بين الجملتين بغير حرف العطف فإنه يختارُ الرفعُ، كأن تقول: فهم عليٌّ، أما محمدٌ فأكرمته، حيث يكون محمدٌ مرفوعًا على الابتدائية، ويكون خبرُه الجملةَ الفعليةَ (أكرمته).

٤ - يترجح نصبُ الاسمِ المتقدمِ المشغولِ عنه إذا وقع بعد الأدواتِ التى يغلب دخولُها على الأفعال، وهى:

- **همزة الاستفهام**: ذكرنا أن أدوات الاستفهامِ تختص بالدخولِ على الجملة الفعليةِ، فينصب الاسمُ المشغولُ عنه إذا وقع بعدها، واستثنينا من ذلك الهمزةَ، نحو قوله تعالى: ﴿**أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ**﴾ [القمر: ٢٤]. (بشرا) مفعولٌ به منصوبٌ بفعلٍ يقدر من الفعلِ الموجودِ، ويجوز رفعُه على الابتدائية، لكن يترجح النصبُ لذكرِه بعد همزةِ الاستفهام، بشرط عدمِ الفصلِ بينهما إلا بالظرفِ، فإن فصلْت فالمختارُ الرفعُ كأن تقول: أفينا طالبٌ قدَّره الأستاذُ؟

- **(ما، ولا، وإن) النافية**: إذا وقع الاسمُ بعد حروف النفى (ما ولا وإن) وهى حروفُ النفى التى لا تختص؛ فإنه يترجح نصبُه، نحو قولِك: ما مهملًا احترمته، لا طعامًا تناولتُه ولا شرابًا، إن كاذبًا احترمته.

كلٌ من: مهمل وطعام وكاذب مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ يقدر من الفعلِ المذكورِ بعده، ونصبه راجح، لكنه قد يرفع على الابتدائيةِ رفعًا مرجوحًا لوقوعه بعد أدوات النفيِ المذكورة؛ وذلك لأن هذه الأدواتِ من النفيِ يقع بعدها الفعلُ، وإذا وقع بعدها اسمٌ وفعلٌ كان الاختيارُ تقديمَ الفعلِ على الاسم. ففى قولِ جرير:

فلا حسبًا فخرْت به لتَيْمٍ ولا جدّا إذا ازْدَحم الجدودُ[1]

وقع الاسمُ المشغولُ عنه (حسَبا) بعد (لا) النافية، فرجُح نصبُه.

٥ - أن يكونَ الاسمُ المشغولُ عنه مسؤولا عنه فى استفهامٍ يقع فيه منصوبًا على المفعولية: كأن تقولَ: أيَّهم كلَّمْتَ؟ فيجاب: محمدًا كلمته. حيث (أى) المسؤول عنه مفعولٌ به فى السؤال، فلما أجيب ذكر المسؤول عنه فى الجوابِ متقدمًا

(١) الديوان ١٢٩/ الكتاب ١ - ١٤٦/ شرح ابن يعيش ١ - ١٠٩/ شرح الرضى على الكافية ١ - ١٧٣ .

الفعل، ومذكورًا ضميرُه بعد الفعلِ، فأصبح مشتغلًا عنه، وهنا يترجح فيه النصبُ، ويجوز الرفعُ على الابتدائية.

فإن قيل: أيٌّ تحبه؟ فيجاب: محمدٌ أحبُّه، بالرفع[1]؛ لأن المسؤولَ عنه (أى) فى السؤالِ مرفوعٌ على الابتدائية، مع ملاحظة جوازِ نصبِه، لكن الرفعَ أرجح.

٦ - يترجح النصبُ فى ما إذا كان نصبُه يظهر المعنى، أو يساعد على إظهاره: كما فى قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ [القمر: ٤٩]، حيث ينصب (كل) على أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوف، ويجوز رفعُه على الابتدائية، لكن النصبَ أرجح؛ لأن الرفعَ يوهم أن جملةَ (خلقناه) صفة لشيءٍ، وليس كذلك فهى في محلِّ رفعٍ، خبر (إن).

ومثل ذلك قولُه تعالى: ﴿**وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ**﴾ [يس: ١٣]. حيث يختار فى (كل) النصبُ؛ لأن ذلك يقتضى أن كلَّ شيء فهو محصىٌّ فى إمامٍ، أما الرفعُ فإنه يدلُّ على أن الشيءَ المحصىَّ فى إمام، وفرقٌ بيْن المعنيَيْن. والسبعةُ على قراءةِ النصب.

هذا بخلاف قوله تعالى: ﴿**وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ**﴾ [القمر: ٥٢]، إذ إن جملةَ (فعلوه) فى محل جر، نعت لـ (شيء)، أما خبرُ المبتدإِ (كل) فهو شبهُ الجملةِ (فى الزبر).

٧ - يترجح النصبُ إذا وقع الاسمُ المشغولُ عنه بعد حرف شبيه بحرف العطف: مثل: حتى، ولكنْ، حيث يعطفان المفردَ على المفرد، إذا ذكرت (حتى) بين ما يفيد الكلية والبعضية، وذكرت (لكن) بعد نفى وشبهه، وهما لا يعطفان الجملَ لذا أشبها حروف العطف ومثالُ ذلك:

أفهمْتُ الطلبةَ حتى الأخيرَ أفهمته، ما استمعت إلى الطلاب لكنْ محمدًا أفهمته.

---

(١) المقتضب ٢ - ٢٩٩ .

فكلٌّ من (الأخير ومحمد) اسمٌ مشغولٌ عنه، وقع بعد (حتى ولكن)، وهما حرفان شبيهان بحروف العطف؛ لذا رجح النصبُ فيهما.

ويذكر من ذلك: أكرمت القومَ حتى زيدًا أكرمته. وما قام بكر لكن عمرًا ضربته.

٨ - **يترجح النصبُ إذا لم يذكر ضميرُ الاسمِ المتقدمِ**: من ذلك قولُك: محمدًا أكرمْت، وعليًّا أفهمْتُ.

ذلك لأن الرفعَ يكون على الابتدائية، هذا وتكون الجملةُ الفعليةُ (أكرمت) فى محل رفع، خبر له، ويستلزم هذا تقديرَ ضميرٍ رابطٍ بين المبتدإ وجملةِ الخبر، وعدم التقديرِ فى حالِ النصبِ على المفعولية المقدمة أفضلَ من تقدير محذوف.

ومما ذكر مرفوعًا ويترجح فيه النصبُ قولُ الشاعر:

ثلاثٌ كلُّهن قتلْتُ عمْدًا فأجزى اللهُ رابعةً تعودُ[1]

حيث رفع (ثلاث) وأخبر عنه بالجملة الفعلية (قتلت)، وهى خاليةٌ من الضميرِ العائد، فكان النصبُ فى (ثلاث) على أنه مفعولٌ به مقدمٌ أفضلَ؛ لأنه فى حالِ الرفعِ علينا أن نقدرَ ضميرًا عائدًا إلى الاسمِ المتقدمِ يكون رابطًا بين المبتدإِ وخبرِه الجملة.

ب - رجحان الرفع:

يُرَجَّح الرفعُ فى غير ما ذكر سابقًا، وذلك بالإخبارِ عن الاسمِ المتقدمِ بجملةٍ فعليةٍ، تتضمن الضميرَ العائدَ عليه، نحو قولِك محمودٌ فهمته، حيث (محمود)

(١) الكتاب ١ - ٨٦/ التبصرة والتذكرة ١ - ٣٢٨/ أمالى ابن الشجرى ١ - ٣٢٦.
(ثلاث) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفع الضمة. (كلهن) مبتدأ ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وضمير الغائبات مبنى في محل جر بالإضافة. (قتلت) فعل ماض مبنى على السكون، وتاء المتكلم ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. وفيه ضمير محذوف رابط. والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدإ. (عمدا) مصدر واقع موقع الحال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. أو نائب عن المفعول المطلق منصوب. (فأجزى) الفاء حرف سببى مبنى، لا محل له من الإعراب. أجزى: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (رابعة) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (تعود) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هى. والجملة الفعلية فى محل نصب، نعت لرابعة.

يرجح رفعُه على الابتدائية؛ لأنه لم يتقدم عليه ما يطلبُ الفعلَ وجوبًا أو رجحانًا، كما أنه يخبر عنه بجملةٍ فعليةٍ تتضمن الضميرَ العائد. ويجوز فيه النصبُ.

أما قولُ الحارثِ بن كلدة:

فـمـا أدرى أغـيَّـرهـم تناءٍ وطولُ العـهـدِ أم مـالٌ أصـابوا[1]

فيذكر فيه سيبويه: «يريد: أصابوه، ولا سبيلَ إلى النصبِ، وإن تركت الهاءَ لأنه وصفٌ، كما لم يكنِ النصبُ فيما أتممت به الاسمَ، يعنى الصلةَ»[2].

لكن الرأىَ أنه إذا كان فيه الرفعُ فإنه حكمٌ راجحٌ، لكنه يجوز فيه النصبُ، فالرفعُ بعطفِ (مال) على تناء، أما النصب فإنه يكون بمعادلة ما بعد (أم) بما قبلَها، وما قبلها جملةٌ فعليةٌ، فيقدر ما بعدها جملةً فعليةً تقدر بالقولِ: أم أصابوا مالا.

كما يرجَّحُ الرفعُ إذا عُطفَتْ جملةُ الاشتغال على جملةٍ اسمية، خبرها مفردٌ أو شبهُ جملة، كأن تقول: سمير مقبلٌ ومحمودٌ استضفْتُه، محمدٌ فى القاعةِ وعلىٌّ شرحْتُ له.

يرجح الرفعُ ترجيحا مطلقا فى الاسمِ المشغولِ عنه إذا وقع بعد (أمَّا). ففى قولِه تعالى: ﴿**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ**﴾ [فصلت: ١٧] حيث رفع (ثمود) وهو اسمٌ مشغولٌ عنه، وكان الرفعُ على الابتدائيةِ لوقوعِه بعد (أمَّا)، حيث لا يليها إلا الاسمُ ويكون مبتدأ.

---

(١) الكتاب ١ - ٨٨/ التبصرة والتذكرة ١ - ٣٢٩/ أمالى ابن الشجرى ١ - ٥، ٣٢٦، ٢ - ٣٣٤ .

(فما) الفاء بحسب ما قبلها. ما: حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب. (أدرى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. (أغيرهم) الهمزة حرف استفهام مبنى، لا محل له من الإعراب. غير: فعل ماض مبنى على الفتح. وضمير الغائبين مبنى فى محل نصب، مفعول به. (تناء) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. والجملة فى محل نصب مفعولى أدرى. (وطول) الواو حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. طول: معطوف على تناء مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (العهد) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة (أم) حرف عطف مبنى، لا محل له من الإعراب. (مال) معطوف على تناء مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (أصابوا) فعل ماض مبنى على الضم، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. وفيه ضمير محذوف منصوب يعود على مال، والجملة فى محل رفع، صفة لمال.

(٢) الكتاب ١ - ٨٨.

وقرئ منصوبًا على الاشتغالِ وهو قليلٌ، ويقدرُ الاسمُ بعدها متقدمًا على الفعلِ المقدرِ، فيكون التقدير: وأما ثمودَ هدينا فهديناهم.

ومما ذكر منصوبًا والرفعُ مُرجَّحٌ فيه قولُه:

فارسًا ما غادروه مُلحَمًا غيرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ[1]

حيث نصب (فارسًا)، واختيار الرفعِ فيه أرجح؛ لأن عدمَ الإضمار فيه أرجحُ من إضمارِ فعلٍ؛ لكنه يستشهد به على من منع النصب.

ج- استواء النصب والرفع:

يذكر حالة استواءِ رفعِ الاسمِ المشغولِ عنه ونصبِه إذا ذكر بعد جملةٍ ذاتِ وجهيْن، وهى الجملةُ الاسمية التى يكون خبرُها جملةً فعليةً، كقولك: صديقى جاء ومحمدًا قابلتُه، أو: ومحمدٌ قابلته. حيث ذكر الاسمُ المشغولُ عنه (محمد) بعد الجملةِ الاسميةِ (صديقى جاء)، وهى ذاتُ وجهَيْن؛ لأن خبرَها جملةٌ فعليةٌ (جاء).

ومنه ما يذكرونَه من القولِ: زيدٌ لقيتُه وعمرٌو أكرمْتُه. أو: وعمْرًا أكرمْته. حيث يجوز أن تعطفَ جملةَ الاشتغالِ على الجملةِ الصغرى، وهى فعليةٌ، فتنصب الاسمَ المشغولَ عنه.

كما يجوز أن تعطفَ على الجملةِ الكبرى - وهى اسميةٌ - فترفع الاسمَ المشغولَ عنه.

---

(١) الصبان على الأشمونى ٢ ـ ٨٢.

غادروه: تركوه، ملحما: غشيه الحرب فلم يجد له مخلصا، غير زميل: غير جبان، النكس: بكسر النون الرجل الضعيف (فارسا) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، وهو منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (ما) حرف زائد مبنى، لا محل له من الإعراب. (غادروه) فعل ماض مبنى على المقدر، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به أول. (ملحما) حال منصوبة، والجملة تفسيرية لا محل لها. (غير) حال ثانية منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (زميل) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ولا) الواو حرف عطف مبنى، لا: زائدة لتأكيد النفى. (نكس) معطوف على زميل مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وكل) نعت لنكس مجرور، وعلامة جره الكسرة.

فإن كان الرفعُ راجحًا لأنه الأصلُ، فإن النصبَ يرجحُ بالعطف على الجملة القريبة، فتعادلا. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، حيث قرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبُو عمرو بالرفعِ، والباقون بالنصبِ، والرفعُ على الابتداء، لكن النصبَ على الاشتغال، والوجهان مستويان لعطف جملة التنازع هذه على جملةٍ كبرى ذاتِ وجهين، وهى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ [يس: ٣٨].

بين النحاة خلافٌ فى مدى تضمنِ جملة الاشتغال - إذا عطفت على الجملة الصغرى - ضميرًا يربطها بها، أى: تتضمن ضميرًا يعود على المبتدإ فى الجملة الكبرى، حيث ذهب قومٌ إلى أنه يجب أن تتضمنَ جملةُ الاشتغال ضميرًا يعود على مبتدإ الجملة الكبرى؛ لأنها شريكةُ الصغرى التى يجبُ أن تتضمنَ هذا الضميرَ، واختار هذا الرأىَ الأخفشُ والسيرافى، وعارضه ابنُ عصفور وجماعةٌ، ويستشهدون لرأيهم بإجماع القراء على النصب فى قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٥- ٧]. حيث نصب (السماء) وهو اسمٌ مشغولٌ عنه، وجملةُ الاشتغال معطوفةٌ على الجملة الصغرى (يسجدان)، ولا تتضمنُ ضميرًا يعود على المبتدإ (الشمس والقمر)، بما يدل على عدم وجوبِ تضمنِ جملة الاشتغال المعطوفة على الجملة الصغرى ضميرًا يربطها بها.

لكن غيرَ هؤلاء يجعلون جملةَ الاشتغال معطوفةً على الجملة الصغرى (علَّمَ القرآنَ)، وبذلك تتضمن ضميرًا يربطها بها.

وذهب آخرون إلى أن الرابطَ يكونُ الواوَ، فلا تحتاج إلى ضميرٍ.

تنبيه:

تعدد الضمير الشاغل:

إذا كان فى الجملة سببان للرفعِ والنصبِ فأنت بالخيار فى أيهما شئْت، حيث يجوز أن تختارَ السببَ الذى لأجله يختار نصبُ الاسمِ المشغولِ عنه، كما يجوز لك اختيارُ سببِ رفعه، ولا تبالى بالتقدمِ أو التأخرِ فيهما.

فإذا قلت: أمحمد كافأ أبُوه أخَاه؟ فإن فيه ضميرين شاغلين عائدين إلى الاسمِ المشغولِ المتقدم (محمد)، وهما ضميرُ الغائبِ فى (أبوه)، وضميرُ الغائبِ فى (أخاه)، وهو فى الأول بمثابة المرفوعِ؛ لأنه مضافٌ إلى مرفوعٍ، فيرفعُ له الاسمُ المتقدمُ المشغول.

وهو فى الثانى بمثابةِ المنصوب؛ لأنه مضافٌ إلى منصوب، فينصبُ له الاسمُ المشغولُ المتقدم[1].

****

(١) ينظر: الكتاب ١ ـ ١٠٣/ الرد على النحاة ٩٩/ البسيط في شرح جمل الزجاجى ٢ ـ ٦٥٩.